

الفاعل الترابي بالمناطق الجبلية؛ أي دور في تنمية مجتمع الغد؟

"دراسة حالة الجماعات الترابية بحوض اوريقة،
إقليم الحوز - جهة مراكش اسفي"

مصطفى ابودرار¹

مقدمة

احتلت الجبال مكانة متميزة في تاريخ المغرب وكانت دائما تلعب دورا محوريا في شتى المجالات سياسيا؛ منطلق الأسر الحاكمة...، اقتصاديا؛ ممرا إجباريا للقوافل التجارية بين الصحراء والبحر الأبيض المتوسط...، اجتماعيا؛ إطار متميز للعيش يجمع بين الرعي واستغلال الغابة والزراعة وتربية الماشية، كما تميزت أيضا بإشعاع ديني وثقافي هام. هذا الدور المتميز للجبال المغربية سيبدأ في التراجع مع تدهور التجارة الصحراوية ووقوع البلاد تحت نفوذ السلطات الاستعمارية.

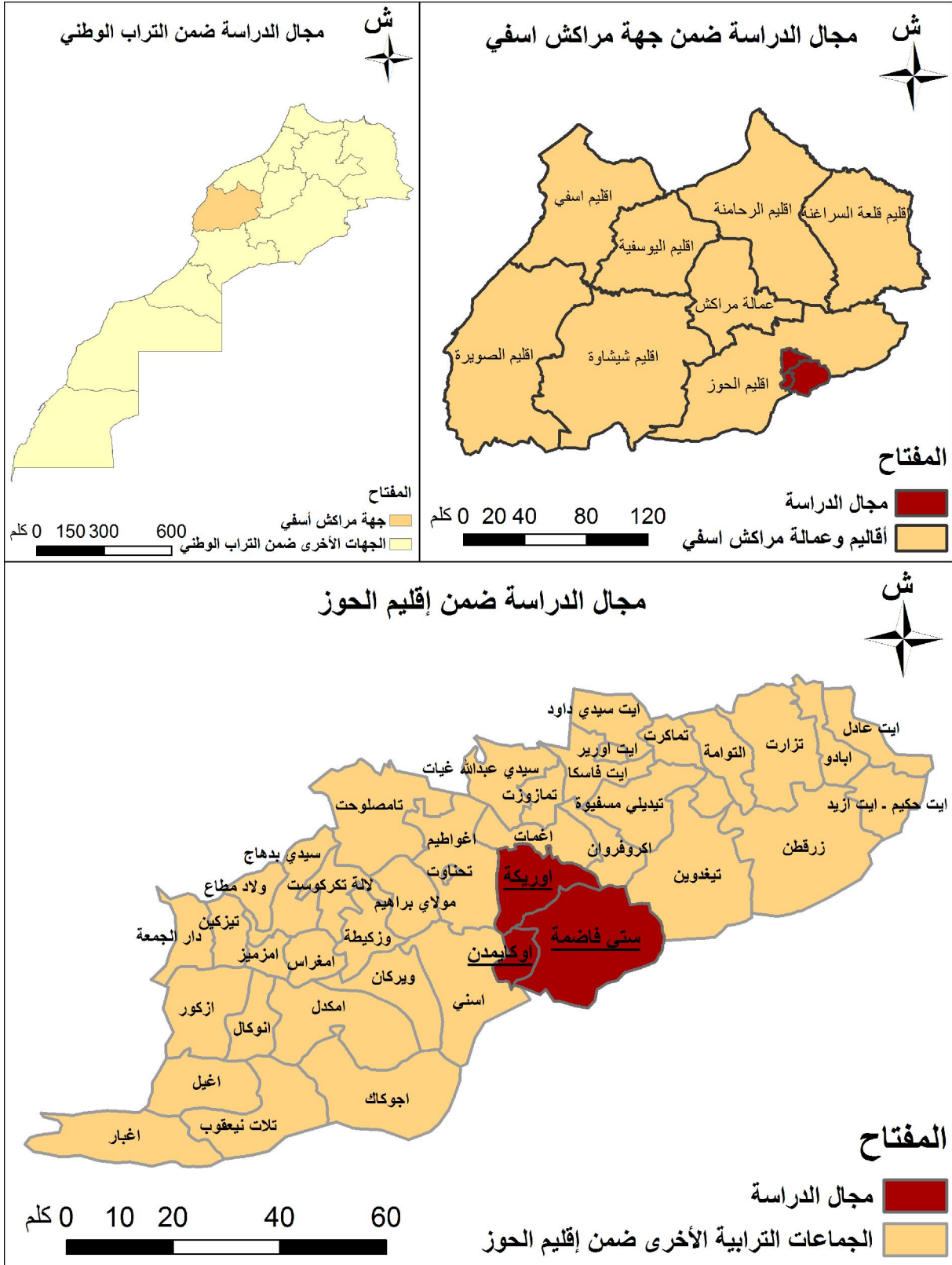
تشكل الجبال المغربية حوالي 21% من مجموع مساحة التراب الوطني (مديرية إعداد التراب الوطني، 2000) وتأتي عددا مهما من الساكنة وتتوفر على مجموعة من الأراضي الزراعية الخصبة على طول الأودية، وتعتبر أيضا خزان المغرب من المياه باحتضانها جل الموارد المائية السطحية والفرشات الباطنية، وتعد الجبال كذلك مجمعا للثروات المعدنية والموارد الطاقية. كما يعتبر المحيط الجبلي إطارا لتدبير التراث الطبيعي الجماعي، وتراكم المعارف والمهارات المحلية، إضافة إلى كونه موطنًا متميزًا للفنون الشعبية وثقافات محلية متنوعة وغنية تعزز مكانة الرصيد الثقافي الوطني من الحضارة الإنسانية. بالنظر إلى هذه الأهمية التي تتبوأها الجبال ضمن المجال المغربي، فما موقعها من السياسات التنموية التي تبناها المغرب من أجل الرقي بترابه الوطني بمختلف مكوناته؟.

على الرغم من كون الإصلاحات الترابية موحدة وشاملة للتراب الوطني، فإن تداعياتها والتغييرات التي تم إحداثها بعيدة نوعا ما عن التأثير بشكل متكافئ على الأجزاء المختلفة من مكونات التراب المغربي، فالجبال تشكل عنصرا أساسيا من خلال احتلالها موقعا متميزا في المجال الوطني على مستوى الموارد والوظيفة والبعد الثقافي والاجتماعي والاقتصادي ومع ذلك فإنها لم تنل حضاها الكافي من البرامج التنموية؛ لأن أغلب الجهود بعد الاستقلال تركزت في القطاعات والمناطق التي توفر شروط الاستثمار المربح والتراكم المالي (الساحل الأطلسي الأوسط، المدارات المسقية...) بينما ظلت باقي المناطق ومن ضمنها الجبال على الهامش رغم بعض التدخلات المحدودة (محمد الناصري، 2003). هذه المقاربة بنيت على منطق اقتصادي يؤدي في نهاية الأمر إلى توزيع المجال لمناطق منتجة نافعة وقابلة لأن تدمج في الاقتصاد العصري، ومناطق هامشية لا تتوفر فيها الشروط المناسبة لذلك، الشيء الذي جعل الجبال عبارة عن مناطق هامشية هشة تعاني من عزلة تنعكس بشكل خاص على ضعف الخدمات السوسيواقتصادية، إذ أن سكان هذه المجالات في تزايد مستمر بينما موارد الترابية متدهورة ويلزمها تثمين فعلي.

¹ - طالب باحث في سلك الماستر، شعبة الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة القاضي عياض - مراكش.

1. وصف الإشكالية موضوع الدراسة

توطين مجال الدراسة ضمن التراب الإقليمي والجهوي والوطني



1. صياغة نص الإشكالية

تعتبر المجالات الجبلية من بين أكثر المناطق تأثراً بالديناميات الاقتصادية المتسارعة والتغيرات المناخية التي عرفها العالم، لذلك بات لزاماً البحث عن وسائل جديدة للحفاظ على الهوية ومسايرة التطور، ومنه فلا بد من تدبير مختلف أنماط تدخلات الفاعلين، والتنسيق بين الأنشطة القطاعية وكذا دعم مجال المبادرة الترابية والعمل على التحليل والوقوف على مختلف الانشغالات المجالية، من خلال إدماج الرهانات؛ الأهداف؛ الأولويات؛ وأنماط التنمية الترابية، وكذا تقوية ودعم أقطاب الخدمات وملائمة بعض معايير التجهيزات العمومية، وإصدار توصيات وقوانين خاصة بتهيئة هذه المناطق، وتعبئة الفرقاء المحليين من أجل ترقية وتأهيل المجال الجبلي، إضافة إلى دعم المبادرات المحلية وكذا اقتراح إجراءات حمائية للتراث والمجالات الطبيعية.

من هنا بدأ التركيز في الآونة الأخيرة على مفهوم جديد للتنمية يعتمد على تعبئة الفاعلين من أجل إعادة تنظيم الاقتصاد المحلي لمواجهة التحديات العالمية، بحيث تم البحث عن التميز من خلال التركيز على الموارد الترابية ذات الخصوصية المحلية، نظراً للأهمية التي تكتسيها باعتبارها من بين المحددات الأساسية لربح رهان التنمية الترابية، خاصة في المجالات الجبلية التي عانت وما زالت تعاني من ويلات الإقصاء والتهميش؛ كما هو الشأن بالنسبة "للجماعات الترابية بحوض اوريكة المنتمية لإقليم الحوز - جهة مراكش اسفي" التي اعتمدها تراباً لدراسة الدور التنموي الذي يمكن أن تلعبه خصوصياته المحلية في تحقيق التنمية الترابية المستدامة.

يعد المجال الذي تتناوله هذه الدراسة نموذجاً بارزاً لمنطقة جبلية ظلت تعاني من مشاكل الفقر والهشاشة الاقتصادية والاجتماعية رغم توفرها على مؤهلات عدة ستمكنها من تجاوز الوضعية الراهنة إلى وضعية أفضل. لكن ضعف استغلال موارد هذا التراب وسوء تدبيرها وعدم القدرة على الاندماج في نظام سوسيواقتصادي جديد، أصبح إطاراً لتفاقم الإشكالية التي تمس جل جوانب الحياة العامة للسكان، هذا ما أفرز لنا أنماطاً للعيش تركز بالأساس على أساليب متواضعة لا تمكن من تحقيق التنمية الترابية المنشودة.

كل هذه الجوانب تقربنا أكثر من الإشكالية التنموية المطروحة في مجال الدراسة، حيث اتضح لنا جلياً بأن التنمية الترابية اليوم أصبحت بمثابة حركة وتوجه عام يقوي من مواجهة الإكراهات والتحديات التي تؤدي إلى تحطيم الهويات الثقافية المحلية، وتعميق الفوارق الاجتماعية والمجالية التي تعاني منها أغلب المجالات الهامشية الهشة.

ونظراً للدور التنموي المفترض وجوده بهذا المجال الذي ظل على الهامش لعقود فإن السؤال الإشكالي الذي يطرح نفسه في هذا الصدد يأتي على الشكل التالي : كيف يمكن للفاعل الترابي بالمناطق الجبلية أن يلعب دوراً مهماً في استغلال الموارد المتوفرة وجعلها أداة لتحقيق التنمية الترابية المستدامة وتحسين ظروف عيش السكان بتراب جماعات حوض اوريكة؟

2. الجماعات الترابية بحوض اوريقة أي رؤية لتنمية المجتمع؟

من خلال ملاحظة وتحليل المشاريع المسطرة من طرف الجماعات الترابية بحوض اوريقة في برامج عملها يتضح أن جل هذه المشاريع تدور حول حفر أبار وتعميق أخرى بمجموعة من الدواوير، تبليط بعض المسالك الطرقية، تسييج بعض المقابر وما يحمله ذلك من استغلال للجانب العاطفي والروحي للسكان المحلية، الاهتمام بالإنارة العمومية ... إلخ.

على العموم يمكن القول بأن تشكيلة "المشاريع" المسطرة من طرف جل الجماعات الترابية بأوريقة يغيب فيها مفهوم الاستثمار الاقتصادي أو أي تدخل من شأنه تعزيز ودعم وتثمين الموارد الترابية وتحقيق التنمية الترابية المستدامة. إن المجالس الجماعية بأوريقة ركزت بالأساس على بعض التدخلات البسيطة التي تطمح من خلالها إلى الرغبة الواضحة في كسب تعاطف السكان المحليين لربح رهان الانتخابات مستغلين في ذلك حاجتهم الملحة لأبسط متطلبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية. الشيء الذي جعل السكان يقبلون بمثل هذه التدخلات دون اعتراض راجع بالأساس إلى عدم دراية أغلب الساكنة المحلية بتلك الأدوار التنموية الكبيرة التي خولت للجماعات الترابية اقتصاديا، اجتماعيا، وثقافيا.

إن التدبير الجماعي بحوض اوريقة رهين بالعنصر البشري باعتباره الأداة الضرورية والفاعلة في ميدان التدبير المحلي، لكن واقع الحال يظهر بأن هذا العنصر داخل حوض اوريقة ضعيف من حيث التكوين إضافة إلى انتشار الأمية في صفوف المنتخبين بحث أن عدد منهم بدون مستوى دراسي. هذا الذي جعل التراب عقيما من حيث إعداد وتنزيل المشاريع ذات الأهمية في مجال التنمية الترابية المستدامة، لأنه لا يمكن أبدا انتظار انجازات في هذا السياق من طرف تشكيلة جماعية لا تفقه في التدبير والتسيير الناجح، إذ أنه منذ البداية كان الهدف الأول من وراء التقدم للانتخابات هو الوصول إلى السلطة دون تملك رؤية استراتيجية مستقبلية قوامها تنمية المجتمع، وهذا ما زاد من حدة التهميش والإقصاء.

3. المجتمع المدني والتعاونيات والقطاع الخاص بين الرهان التنموي وتعدد الاكراهات

عرف المجال الجبلي لأوريقة في الآونة الأخيرة عدة تحولات أهمها تلك الناتجة عن ارتباط العلاقة بينه وبين المدينة والانفتاح على النشاط السياحي وتطوير الفلاحة من خلال تبني تقنيات واستراتيجيات جديدة وتغيير النمط القديم نحو نمط جديد والقيام بمحاولات متعددة للتجديد والابتكار للتكيف مع الواقع المعاش فأصبحت حياة السكان والفاعلين منفتحة على الخارج وتغيرت العادات الاستهلاكية والمتطلبات اليومية. مما أدى إلى فك تلك الروابط العاطفية القوية التي كانت تربط الساكنة بأرض الأجداد، وبالتالي بروز نظام اقتصادي واجتماعي جديد مخالف تماما لما كان سائدا فيما مضى.

يلعب الفاعلون النشيطون بالتراب المحلي بجماعات حوض اوريقة دورا مهما في كل التغييرات التي شهدتها المنطقة وكمثال عن هؤلاء الفاعلين نجد (جمعيات المجتمع المدني والتعاونيات، القطاع الخاص...) وتتجلى مساهماتهم في تشكيل وتكوين الديناميات الحالية من خلال تدخلاتهم ووجهات النظر والرؤى والأهداف المختلفة.

أصبح تراب جماعات حوض اوريقة يعرف نشاط العديد من الجمعيات والتعاونيات وبعض الفاعلين الخواص بمختلف تخصصاتهم وتعتبر هذه الجمعيات والتعاونيات والاستثمارات الخاصة مثلا بارزا للتجديد الذي يشهده التراب الأوريكي. ويتجلى دور الجمعيات التنموية والتعاونيات أساسا في

المساهمة في التزود بالماء الشروب إلى جانب أنشطة تحسيسية لتأهيل المرأة الجبلية وخلق حرف يدوية وورشات للصناعة التقليدية وتثمين الموارد الترابية وخلق بعض المشاريع المحلية التي توفر بعض فرص الشغل... ، كما هو الحال بالنسبة لجمعية مستقبل إكري نايت حمو بنفس الدوار في جماعة ستي فاضمة، وجمعية أوكايمدن للتزحلق ورياضات الجبل وتعاونية بوستة لتربية النحل بجماعة أوكايمدن، واتحاد جمعيات المجتمع المدني وجمعية أنرار لصناعة الخزف والفخار وتعاونية أبوغلو والمشروع الخاص بإنتاج الزيوت الطبية والعطرية "نيكتاروم" بجماعة اوريكة...، إن أنشطة هذه الجمعيات والتعاونيات والقطاع الخاص بدأت تعطي ثمارها من خلال اعطاء نفس جديد للجانب السوسيواقتصادي والثقافي وتحسين المستوى المعيشي للسكان.

لكن رغم كل الجهود المبذولة من طرف الجمعيات والتعاونيات والقطاع الخاص للنهوض بالأوضاع التنموية بالجماعات الترابية بحوض اوريكة؛ إلا أنها ما زالت تعاني من مشاكل وإكراهات عدة تحول دون تحقيق أهدافها بالشكل التام، وعلى رأس هذه المشاكل والإكراهات:

- ضعف تكوين العنصر البشري، إذ أن أغلب هؤلاء الفاعلين ليست لهم القدرة على اقتراح مشاريع تنموية تتلاءم مع اختصاصاتهم، وحتى ولو تمت مساعدتهم من طرف جهات معينة وبرمجت لهم خطط للعمل فإنهم لا يحققون نتائج جيدة بالشكل المطلوب وذلك بسبب عدم القدرة على مسايرة ومواجهة مختلف التطورات التي يعرفها التراب.

- كما نجد كذلك مشكل عويص متعلق بالتمويل الذي يكاد ينعدم في كثير من الحالات، إذ أن العديد من التعاونيات والجمعيات يشتكين من هذا الجانب مما يؤدي إلى تدني الخدمات المقدمة من طرفهم.

- ويعتبر مشكل التسويق بدوره من أكبر المشاكل التي يعاني منها المنتج المحلي بالمناطق الجبلية عامة وبحوض اوريكة خاصة، بدءا من الفلاح أو الصانع التقليدي إلى مختلف الإطارات المهنية الأخرى التي تهتم بتنميين المنتج المحلي. إن الفاعلين رغم المجهود الكبير الذي يبذلونه لإنتاج منتج معين فإنهم في النهاية يصطدمون بالواقع الغير مشجع على تسويق ما تم انتاجه.

II. مقترحات الحلول الممكنة لتأهيل الفاعلين المحليين وتعزيز دورهم في تثمين الموارد الترابية وتحقيق تنمية مجتمع الغد

1. تنظيم الجماعات الترابية دورات تكوينية مستمرة في تقوية قدرات الفاعلين الترابيين لتمكينهم من حمل مشعل التنمية الترابية المستدامة

تعتبر الموارد البشرية عنصرا مهما في المنافسة بين الأمم ومختلف الكيانات الترابية، إذ أصبح تأهيلها يكتسي بعدا استراتيجيا باعتباره الحلقة الأساس في رسم المسيرة التنموية لأي بلد، لذلك من الضروري تقوية قدرات هذه الموارد البشرية عن طريق تنظيم دورات تكوينية للمنتخبين والجمعيات والتعاونيات والاستثمارات الخاصة ومختلف الأطر بالإدارات المحلية، من أجل تحسين قدرتهم على تدبير وتسيير الشأن المحلي في أحسن الظروف.

إذن يمكن القول بأن آفاق التنمية الترابية المستدامة بالمنطقة تعتمد بشكل كبير على طبيعة البرامج والمشاريع التي يتم إعدادها من طرف مختلف الفاعلين الترابيين سواء في الحاضر أو المستقبل، فمن المؤكد إذا ما أقدم الفاعلون على إطلاق برامج عمل ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية واكولوجية وجيهة، وإذا ما توفقوا في بلورة سياسة تنموية ملائمة تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الظرفية الراهنة وتحديات المستقبل، فإن الآفاق المستقبلية للمنطقة ستكون واعدة، ومنه فإن نجاح المسلسل التنموي رهين بمدى قدرات الموارد البشرية التي حول لها تدبير وتسيير الشأن المحلي.

يأتي مقترح مشروع تقوية قدرات مختلف الفاعلين داخل تراب الجماعات الترابية بحوض اوريقة في إطار التغييرات السياسية والترابية التي يعرفها العالم بشكل عام والمغرب بشكل خاص الذي انخرط بدوره في هذه التغييرات بتبنيه لسياسة اللامركزية الادارية. لكن ضعف قدرات الفاعلين العاملين في إطار التسيير والتدبير داخل تراب هذه الجماعات الترابية المذكورة أدى إلى فشل معظم المخططات والبرامج المتبناة من طرف هؤلاء الفاعلين.

ويهدف برنامج تقوية قدرات الفاعلين داخل تراب الجماعات الترابية بحوض اوريقة بشكل عام إلى النهوض بقدرات نسيج الفاعلين والارتقاء بمستواهم ترابيا نحو المهنية والاحترافية. كما يروم هذا المشروع إلى مواكبة الدينامية التنموية التي تعرفها بلادنا وذلك عبر تطوير مهارات الفاعلين بالجماعات الترابية وجمعيات المجتمع المدني والتعاونيات والفاعلين الخواص وتمكينهم من اكتساب معارف وخبرات تساهم في تحسين أدائهم المهني وتجعلهم شريكا في مجال التنمية الترابية. وبالتالي المساهمة في تحسين الخدمات المقدمة من طرف هؤلاء الفاعلين وتعزيز مشاركتهم في الحياة السوسيواقتصادية والثقافية مع ضرورة احترام مؤشرات الملائمة والفعالية والكفاءة والأثر والاستدامة.

ومن الهدف العام يمكن أن تتفرع مجموعة من الأهداف الخاصة على الشكل التالي:

- تشجيع المبادرات الهادفة إلى تجويد الخدمات الترابية؛
- تحقيق مستوى جيد للفاعلين في مجال التواصل؛
- جعل جل الموارد البشرية بالجماعات الترابية والجمعيات والتعاونيات والقطاع الخاص ذو كفاءة عالية في الجانب القانوني؛
- الرفع من مستوى الخدمات المعلوماتية وطرق التسويق الترابي لدى الفاعلين؛
- تمكين الفاعلين من تملك المهارات الحياتية؛

- تطوير الحكامة وطرق التدبير لدى الفاعلين ونشر ثقافة الجودة والتميز في صفوفهم.

2. اعتماد الفاعلين على التجديد الترابي كاستراتيجية تنموية لإعادة الاعتبار للتراب المحلي

يعمل التجديد الترابي على إعادة تنظيم مختلف الأشكال السياسية والإدارية والترابية ويسعى إلى تطوير المنطق والسياقات والاستراتيجيات والوسائل والمقاربات التي يحتاجها الواقع المحلي من أجل مسايرة التغيرات المستمرة التي تعرفها المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ... وبالتالي تحقيق نتائج تنموية جيدة.

لكن الطرق المؤدية إلى التجديد والتحديث متباينة بين الترابيات وفقا للخصائص المحلية، وهذا التفسير يبين سبب احتمال عدم وجود استراتيجية متفردة صالحة في السياقات المختلفة، بل لا بد من اعتماد استراتيجيات متعددة حسب خصوصية كل سياق ترابي. ومنه يمكن تحقيق التجديد الترابي من خلال ثلاثة نماذج حسب الإمكانيات المعرفية للفاعلين النشيطين بالتراب المعني بالدراسة وحسب قدرتهم على ابتكار أفكار ابداعية وتمثل النماذج المقترحة للتجديد على الشكل التالي:

(أ) النموذج الأول : يمكن من الوصول إلى التجديد الترابي من خلال التحول من المعرفة العلمية المحلية إلى تطبيق ابتكاري. وجود علاقات تعاونية مكثفة بين الفاعلين المحليين، علاقات في إنتاج المعرفة والبحث العلمي لتطوير الكفاءة والقدرة على إنتاج أفكار محلية وبلورتها على شكل مشاريع إبداعية (Camagni R. and Capello R. 2002).

(ب) النموذج الثاني : يعمل على اكتساب المعرفة الأساسية من الخارج وربطها بالدراسة المعرفية المحددة فيما هو محلي من أجل التجديد محليا. أي أن الفاعل المحلي يفتح على التكامل بين اكتساب المعرفة والأفكار الإبداعية من طرف جهات خارجية رائدة وربطها بالمعرفة والأفكار الداخلية واستثمار ذلك في إنتاج نموذج تجديدي محلي يراعي الخصوصية المحلية للتراب (Foray, 2009; Foray and al., 2009).

(ج) النموذج الثالث : يعمل على اكتساب التجديد الخارجي المقلد بدرجات مختلفة من الإبداع المحلي. أي أن الفاعل المحلي يفتح على تجارب خارجية لنماذج تجديدية ناجحة فيقلد ذلك النموذج التجديدي الذي سبق اعتماده في تراب مشابه لكن مع ضرورة تكييف هذا النموذج المقلد مع الخصوصية المحلية بشكل يتناسب مع الأهداف المراد تحقيقها. هذا هو أكثر النماذج التجديدية المناسبة لتبنيها في المناطق الفقيرة من حيث الانتاج المعرفي وتوليد التجديد، وتعتبر الجاذبية الترابية الشرط المسبق لهذه الترابيات من أجل استقطاب التجديد الخارجي، ويعتبر كذلك وجود سوق نهائي كبير (البحث عن الأسواق) و/أو التنافسية على كفاءة الفاعلين (البحث عن الكفاءة) شرطين مسبقين لجذب الاستثمار الأجنبي الذي يحمل معه مجموعة من الأفكار الإبداعية لتنمية التراب (Dunning, 2001 and 2009; Cantwell, 2009).

هذه النماذج التجديدية التي تطرقنا إليها هي نتيجة لظروف السياقات الترابية المحددة التي تدعم نموذجا تجديديا أكثر من غيره أي الرغبة في نموذج تجديدي محدد نظرا لملاءمته للخصوصيات المحلية أكثر من أي نموذج آخر. وتعد التقبلية الترابية ضرورة لاكتساب المعرفة محليا وإعطاء القدرة على فهم المعرفة القادمة من الخارج: مثلا التكامل بين منطقة وأخرى وتبادل الكفاءات المشتركة فيما بينها. ويعد الإبداع الترابي كذلك شرطا لا غنى عنه بالنسبة لمجال ترابي ما لاستغلال المعرفة الخارجية من أجل

إطلاق عمليات التجديد الداخلية مدفوعة بعملية استكشاف ريادة الأعمال. أيضا الجاذبية الترابية شرط محلي أساسي لاستقطاب التجديد من الخارج.

لكي يتم اعتماد النموذج التجديدي المناسب لا بد من الأخذ بعين الاعتبار العناصر التالية:

- **الفاعلون بالتراب:** تحديد الفاعلين في التراب كأطراف فاعلة جماعية مكلفة بتبني عمليات التجديد والمعرفة عبر التراب؛

- **المرور عبر مراحل التجديد:** المعرفة / الابتكار / والأداء. التجديد يبدأ من مصدر المعرفة والتي يتم نقلها إلى فاعلين آخرين (محليًا أو بين التراب) وبعد ذلك يتم تحويلها إلى أفكار ابتكارية وإبداعية مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والأداء الاقتصادي وتحسين الأوضاع الاجتماعية؛

- **الظروف الترابية للتفاعل المحلي:** لا يقوم الفاعلون المحليون بالتجديد بمعزل عن غيرهم، بحيث يجب النظر إلى التجديد كعملية جماعية يشارك فيها فاعلون آخرون بالإضافة إلى عدد من الكيانات الأخرى مثل الجامعات ومراكز البحث والهيئات الحكومية وما إلى ذلك. (Dosi, 1982; Nelson and Winter, 1977). إن سلوك هذه العوامل وطبيعتها المحددة للعلاقات فيما بينها يكون لها تأثير حاسم على الطريقة التي تعمل بها عملية التجديد.

- **الظروف الترابية للمعرفة ونشر التجديد بين التراب:** ابراز الظروف التي تضمن تفاعل التراب مع التراب الأخرى وجذب المعرفة والتجديد غير الموجودين محليا. ولإنجاح هذه العملية يمكن الاعتماد على "تأثيرات القرب"، مثل مزايا القرب المكاني بين التراب، و ذلك القرب الثقافي والمعرفي مفيد للغاية لفهم التفاعل بين التراب وتقريب التعاون والتضامن فيما بينها.

3. دعم جهود الفاعلين المحليين من أجل إنجاز عملية تهمين الموارد الترابية

لا بد من تقديم الدعم المناسب للفاعل المحلي من خلال تعزيز جهوده المبذولة للرقى بها نحو الأفضل وذلك من خلال:

- فتح باب التمويل بالنسبة لمقترحات المشاريع التي تتوفر فيها معايير النجاح والمقدمة من طرف الفاعلين المحليين في إطار تهمين الموارد الترابية التي تزخر بها المنطقة؛

- مساعدة الفاعلين المحليين على تسويق إنتاجهم من خلال إنشاء سوق محلية وتوفير إمكانية الانفتاح على الأسواق الوطنية والدولية وتفعيل التسويق الإلكتروني وتأهيل مهاراتهم في هذا الجانب؛

- القيام بتشخيص ميداني لمختلف المشاكل والإكراهات التي تعيق عمل الفاعلين المحليين وتحول دون تحقق تنمية التراب المحلي للجماعات الترابية بحوض أوريكة. ويهدف هذا التشخيص إلى بلورة الحلول المناسبة وبالتالي تدبير الموارد الترابية بشكل معقلن؛

- تفعيل دور الباحثين الجامعيين في انجاح المقاربة الترابية من خلال النزول إلى الميدان ومشاركة تجربتهم العلمية مع الفاعلين المحليين ومدعم بالاستراتيجيات والآليات التي توصلوا إليها من خلال دراساتهم العلمية؛

- العمل على تحقيق التقارب بين مختلف الفاعلين المتدخلين في بناء المشاريع التنموية ومختلف الأنشطة السوسيواقتصادية والثقافية خاصة تلك التي تربطها علاقة بالتنظيم الترابي وتأمين موارده وما لذلك من دور في تحقيق التنمية الترابية المستدامة؛

- تشكيل لجنة علمية لوضع رؤية مستقبلية في خدمة الفاعلين المحليين ولفت انتباههم للاهتمام بتجديد وتنظيم المجال الترابي وجعل موارده أداة تنموية فعالة تستجيب لتطلعات الساكنة وتحسين ظروفهم المعيشية مما يساهم أكثر في تشجيع أبناء المنطقة المدروسة على الاستثمار بهذا التراب وخلق المزيد من فرص الشغل وبالتالي تحسين الأوضاع السوسيواقتصادية للمجتمع.

خاتمة

تعتبر الجماعات الترابية فاعلا أساسيا في تنمية التراب المحلي اعتمادا على المقاربة الترابية التشاركية بين مختلف المتدخلين في الشأن المحلي، مع ضرورة إشراك السكان في اتخاذ القرار وتسيير أمورهم المحلية والعمل على تسخير جميع الإمكانيات لتنمية التراب المحلي في شتى المجالات انطلاقا من الصلاحيات التي أسندت للجماعات الترابية من طرف الدولة.

كما أن الجمعيات والتعاونيات والقطاع الخاص أصبحوا قوة مساهمة في تنمية التراب المحلي إذ أنهم استطاعوا تحقيق العديد من الأهداف التي لم تستطع مؤسسات الدولة المركزية لوحدها تحقيقها، لكن ما زال ينتظرهم المزيد من العمل لتجاوز العديد من المشاكل الداخلية والخارجية والرفع من جهودهم في سبيل خلق شراكات وطنية ودولية من أجل اكتساب المزيد من التجارب واستقطاب مختلف المساعدات والاستثمارات التي ستمكنهم من تنزيل مشاريعهم التنموية على أرض الواقع بكيفية أكثر فعالية وبالتالي تحسين الظروف المعيشية للسكان.

إن تثمين الموارد الترابية بحوض أوريكة، بدأ في رسم معالم النجاح على الرغم من أن العملية ما زالت في بداياتها، الشيء الذي بات يستلزم بالأساس التركيز على التدبير التكاملي والتنسيق بين مختلف الفاعلين الترابيين قصد تبادل التجارب والخبرات ومساعدة بعضهم البعض لتجاوز التعثرات التي تواجه عملية التثمين والتجديد الترابي والتنمية الترابية من أجل ربح الرهان من خلال تبني مجموعة من الآليات والوسائل الناجعة، لأنه إذا استمر الوضع على تبني المقاربة القطاعية فإن النتيجة ستكون عبارة عن تضارب للمصالح وتأزم للأوضاع أكثر فأكثر وبالتالي التقليل من فرص عقلانية استغلال الموارد.

أصبح لزاما على الوزارات الوصية أن تكثف جهودها من أجل تأهيل الفاعلين الترابيين والرفع من حجم الشراكات التي تربطها بهم لكي تنسجم تدخلاتهم والتمكن من استغلال الفرص المتاحة لرسم خريطة تنموية مندمجة واضحة الأهداف. وكذلك من الواجب على الفاعلين الترابيين المحليين العمل بكل جهد لتطوير مهاراتهم وقدراتهم في مختلف المجالات للتمكن من ابداع وابتكار أفكار جديدة نابعة من البيئة المحلية محافظة على الخصوصية المحلية ومسايرة لتطورات العولمة، إضافة إلى إحياء روح التعاون والتضامن ومنه القدرة على تحقيق نتائج تنموية إيجابية.

المراجع باللغة العربية

- مديرية إعداد التراب الوطني، الحوار الوطني حول إعداد التراب الوطني، خلاصة تركيبية، ص. 51.
- محمد الناصري، 2003، الجبال المغربية، "مركزيتها - هامشيتها - تنميتها"، منشورات وزارة الثقافة المغربية الرباط، ص 207.

المراجع باللغة الأجنبية

- Camagni R. and Capello R. (2002), "Milieux Innovateurs and Collective Learning: From Concepts to Measurement", in Acs Z.J., de Groot H.L.F., Nijkamp P. (eds.), The Emergence of the Knowledge Economy, Springer, Berlin, pp. 15-46
- Cantwell J. (2009), "Location and Multinational Enterprise", Journal of International Business Studies, vol. 40, n. 1, pp. 35-41
- Dosi G. (1982), "Technological Paradigms and Technological Trajectories: a Suggested Interpretation of the Determinants and Directions of Technical Change", Research Policy, Vol. 11, pp. 147-162
- Dunning J. (2009), "Location and the Multinational Enterprise: John Dunning's Thoughts on Receiving the Journal of International Business Studies 2008 Decade Award", Journal of International Business Studies, vol. 40, n. 1, pp. 20-34
- Dunning J. (2001), "The Eclectic (OLI) Paradigm of International Production: Past, Present and Future", International Journal of the Economics of Business, vol. 8, n. 2, pp. 173-190
- Foray D. (2009), "Understanding Smart Specialisation", in Pontikakis D., Kyriakou D. and van Bavel R. (eds.), The Question of R&D Specialisation, JRC, European Commission, Directorat General for Research, Brussels, pp. 19-28
- Foray D., David P. and Hall B. (2009), "Smart Specialisation - the Concept", Knowledge Economists Policy Brief , n. 9
- Nelson R. and Winter S. (1977), "In Search of a Useful Theory of Innovation", Research Policy, vol. 6, pp. 36-76